

الآراء النحوية للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) والمهلبى (ت 583هـ) - دراسة مقارنة

أ.م.د. حيدر فرحان عبد

جامعة واسط / كلية التربية الأساسية

(A comparative study between the grammatical opinions
of Al- Mahlabii and Al-Zamakhshari)

Assist. Prof. Dr. Haider Farhan Abed
University of wasit / collage of education
Arabic Department

الملخص:

هذا البحث وازن الآراء النحوية للمهلبى والزمخشري وذلك لما انطوى عليه هاذان النحويان من جهود ثمينة للنحو العربي على مدار العصور. فالزمخشري كان محلّ عنايةٍ للدارسين قديماً وحديثاً، وأُرِدَفَ بدراسات وتحليلات جادة، أتت على ما أتت على آرائه من تمحيصٍ وتحليل ونقد، أثرى نحونا العربيّ حتى أيامنا هذه، ولا شك أنّ مثل هذه الدراسة، تسعى لكشف القيم والجهود النحوية المتتالية موازنة الآراء النحوية لهذين النحويين، وهذا في حدّ ذاته جهدٌ عظيم. وأمّا المهلبى فلا شك أنّه سيكون له شأنٌ نافعٌ على صعيد الدراسة النحوية المُوازنة، ولقد لمع اسمه، وهو أيضاً نحويٌّ عظيم وسبب اختياري لهذا الموضوع يرجع الى كثرة اهمية هذين النحويين وآرائهما الهامة في مجال النحو العربي وايضا اهتمام النحاة الذين أتوا من بعدهما بشرح آرائهما ووضع الحواشي والتعليقات عليهما ومن خلال القراءة تبين اوجه الشبه الكبير بين الشرحين مما دعانى لدراستها دراسة موازنة والوقوف على اوجه الشبه وانواعها. اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الأساس وذلك بوصف وتحليل كل ما يتعلق بالموضوعات المختارة للدراسة . الكلمات المفتاحية: آراء نحوية ، الزمخشري، المهلبى.

almulakhas:

hadha albahth wazin alara' alnahwiat lilmahlabi walzamkhashraa wadhalik lima aintawaa ealayh hadhan alnahawiaan min juhud thaminat lilnahw alearabii ealaa madar aleusuri. falzamkhashraa kan mahala einayat lildaarisin qdyman whdythan, wardif bidirasat watahlilat jadatin, 'atat ealaa ma 'atat ealaa arayih min tamhis watahlil wanaqda, 'athraa nahuna alearabia hataa 'ayaamina hadhihi, wala shaka 'ana mithl hadhih aldirasati, taseaa likashf alqiam waljuhud alnahwiat almutataliat muazanat alara' alnahwiat lihadhayn alnahwiayni, wahadha fi hadi dhatih jahd eazimu. wa'amaa almahlabi fala shaka 'anah sayakun lah shan nafie ealaa saeid aldirasat alnahwiat almuazinat walaqad lamae aismahu, wahu 'aydan nahwi eazim wasabab aikhtiari lihadha almawdue yarjie ala kathratan ahimiat hadhayn alnahwiiayn warayihima alhamat fi majal alnahw alearabii wayidan aihtimam alnuhaat aladhin 'atawa min baedihima bisharh arayihima wawade alhawashaa waltaeliqat ealayhima wamin khilal alqira'at tabayan awajah alshabah alkabir bayn alsharhayn mimaa daeanaa ldirasatiha dirasat muazana walwuquf ealaa awajh alshabah wanwaeuha. aietamadna fi hadhih aldirasat almanhaj alwasfia altahlilia fi al'asas wadhalik biwasf watahlil kuli ma yataealaq bialmawdueat almukhtarat lildirasa

المبحث الأول : (المركب الاسمي ، ونواسخه)

المبتدأ: هو كل اسم بُدِئ به ليخبر عنه بغيره، مُعزى من العوامل اللفظية. والخبر: هو الجزء المستفاد، مفردا كان أو جملة أو ظرفا ومثال المبتدأ وخبره قولهم: أول العلم استماعه، (الزجاجي، ب.ت، ٣٦)

والثاني تحتها، والثالث العمل به، والرابع نشره. فالأول من هذا كله هو المبتدأ، وهو معرفة، والثاني هو الخبر، وهو أيضا معرفة، وقد يكونان نكرتين، ومثالها: كل شيء هالكٌ إلا وجهه، وكل نفسى بما كسبت رهينة. وقد يكون الأول معرفة والثاني نكرة، وهو الحقيقة ومثال ذلك: التوفيق خير قائد، وحسنُ الخلق خير قرين، والعلم، والجهل شين. المبتدأ مرفوع وخبره مرفوع دائماً، والابتداء هو معنى لا لفظ، وهو وصف قائم في المعمول، وذلك الوصف هو اهتمامك بالشئ وهو المبتدأ، وجعلك إياه أولاً لثان، والثاني يكون خبراً عنه، وهذا هو تفسير صفة الابتداء. أما المبتدأ فهو كل اسم بدأت به لتخبر عنه بغيره، معزى من العوامل اللفظية التي هي: كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، وما الحجازية، وهذا هو الفرق بين الابتداء والمبتدأ. والابتداء عامل والمبتدأ معمول، والابتداء تقدير، والمبتدأ لفظ كما قلنا قبل قليل. (الثماني، ب.ت، ١٥٩). والمبتدأ يشبه الفاعل من وجه، ويخالفه من وجه، وجهة المشابهة أنهما دائماً مرفوعان لفظاً أو تقديرًا، وأنهما يحدث عنها، والمخالفة بينهما أن حديث المبتدأ بعده وحديث الفاعل قبله، وأن عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي. ويجب أن تتوفر في المبتدأ خمسة شروط هي:

أولاً: أن يكون اسماً أو منزلاً منزلة الاسم، واستحق أن يكون اسماً لأنه مُحَدَّث عنه، والمنزل منزلة الاسم مثل قولهم: (أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه)، وتقديره: سماعك بالمعدي... (العسكري، ١٩٨٨م، ١: ٢٦٦).

ثانياً: أن يكون مقدماً أو في حكمه، وقد استحق أن يكون معرفة، لأنه العدة والمُسندة إليه الفائدة، وقد يعرض ما يخرج عن الصدر وهو الاستفهام، مثل: كيف حالك؟ وأين بيتك؟ ولا يجوز أن تقول: بئس أين؟ لأن الاستفهام له صدر الكلام، أما إن قيل: بيتك أين هو؟ فيجوز على الاتساع. وكذلك باب: نعم، وبئس في أحد الوجهين، نحو قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الغلام عمرو، فعمر: مبتدأ مؤخر، و (نعم) خبر مقدم، لأن الكلام مبنى على المدح أو الذم، فقدم الخبر إيذاناً بهذا المعنى المقتضب، ١٢٦:٤، إصلاح الخلل، ١١٨. أما ثالثاً: فأن يكون مرفوعاً أو في تقديره، وذلك لأحد أمرين:

١- إما لمضارعة الفاعل من حيث أن كل واحد منهما مُحَدَّث عنه، فمن حيث رفع الفاعل رفع المبتدأ أو لأنه أول الكلام، وقد تجرد من العوامل اللفظية، فأعطي أول الحركات وأشرفها وأقواها وهو الرفع. (الواسطي، ٢٩: ٢٩)

٢- قد يكون المبتدأ مجروراً في اللفظ مرفوعاً في التقدير، كما يكون الفاعل أيضاً، وذلك مثل قولك: بحسبك زيد، أي بحسبك زيد، وهل من أحد في الدار، أي: هل أحد في الدار؟، كما تقول في الفاعل: {وكفى بالله شهيداً} النساء: ٧٩. أي: وكفى الله شهيداً، وقولك: وهل جاء من أحد؟ أي: وهل جاء أحد؟ أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية أو في حكم المجرد، لأن عامله معنوي، والذي في حكم المجرد أن يكون معه عامل زائد، دخوله كخروجه.

رابعا: أن يكون مُحَدَّثاً عنه، أو في حكم المُحَدَّث عنه، وقد استحق أن يحدث عنه لطلب الفائدة، ولذلك وضع، وقد يحذف الحديث أو الخبر. أن يكون معرفة أو مقاربا لها بتخصيص أو فائدة، وقد استحق أن يكون معرفة أو مقاربا لها، لأنه طريق إلى معرفة الفائدة، فإذا لم يعرف في نفسه، فأحرى وأولى ألا يعرف خبره. ويجوز الابتداء بنكرة، إذا أفادت أو قاربت، والحالات التي يمكن أن يبتدأ فيها بنكرة في ستة أماكن هي:

إذا كانت النكرة موصوفة، مثل قولك: رجل عاقل خير من جاهل. إذا قدم عليها خبرها، مثل قولك: لك مال، وتحتك بساط، لأن تقديم الخبر هنا أبطل كونه صفة. إذا كانت النكرة دعاء، مثل قوله سبحانه وتعالى: {سلام على آل ياسين} الصافات: ١٣٠. وقوله تعالى: {ويل للمطففين} (المطففين: ١). لأنه مضمَّن معنى الفعل فأفاد. إذا كان الكلام مع النكرة غير موجب من استفهام أو نفي، مثل قولك: ما أحد في الدار، وهل أحد في الدار؟ لأنه مضمَّن معنى العموم فأفاد. إذا كانت النكرة في معنى الفعل وقد ارتفع الاسم، مثل قولك: أقائم الزيدان، وما ذاهب العمران، لأنه بمعنى الفعل فأفاد. وإذا كانت النكرة جواباً مثل قولك: من جاءك؟ فيقول: رجل، أي: رجل جاءني، لأنه داخل تحت (من) فأفاد.

"ذلك نلتوه عليك من الآيات في الآية الكريمة: {ذَلِكَ نُلْوَ عَلَیْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ}، آل عمران: ٥٨. إذ نجد في الكشف جواز أن يكون "ذلك" بمعنى الذي و "نلتوه" صلته و "من الآيات" الخبر. ينظر الكشف، ١/ ٣٢٣.

خامسا: "لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم" على قراءة من قرأ "من" بدلاً عن "قد" آل عمران: ١٦٤. في قوله تعالى: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ...}، المائدة: ٤٣. فقد خَرَجَ الزمخشري هذه القراءة على وجهين: الأول أن يراد: لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف المبتدأ لقيام الدلالة عليه. الثاني: أن يكون "إذ" في محل الرفع، كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه. (ينظر الزمخشري ١، ٣٨٢). (فيها حكم الله" في قوله عز وجل: {وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ}. فقد جوز الزمخشري أن تكون جملة "فيها حكم الله" خيراً ثانياً عن التوراة. ينظر الكشف، ٢/ ٣٠. وما ذهب إليه صاحب الكشف جاز على قول من يجيز تعدد الخبرين شروطاً، والمهلي يشترط أن يكون الخبران في معنى خبر واحد نحو: زيدٌ مسرورٌ ضاحكٌ "الذين يلمزون" في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ}، التوبة: ٧٩. فقد جوز الزمخشري أن يكون "الذين يلمزون" مرفوعاً على الذم، أي: خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم الذين يلمزون. ينظر الزمخشري، ٢/ ٣١٨. في حين مال آخرون إلى جعل "الذين يلمزون" مبتدأ خبره "سخر الله منهم" .. (ينظر إعراب القرآن - النحاس (ب.ت. ٢، ٢٢٩، والعكبري، ب.ت. ١٨٧، والبحر المحيط - ٥/ ٧٦).

"ماذا أنزل ربكم" في الآية الكريمة: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ} قالوا أساطيرُ الأولين} النحل: ٢٤. فقد جوز أبو القاسم أن يكون "ماذا" في محل رفع بالابتداء، والجملة بعده خبره، والتقدير: أي شئ أنزله ربكم. ينظر الزمخشري، ٢/ ٥٧٧. وذكر أبو حيان أن ذلك لا يجوز على مذهب البصريين إلا في ضرورة الشعر؛ الآن فيه حذف العائد عليه المنصوب، نحو: زيدٌ ضربته. ينظر أبو حيان الأندلسي، ٥/ ٤٧٠.

"أنكم مخرجون" في قوله عز وجل: {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ} المؤمنون: ٣٥. حيث جوز أبو القاسم أن يكون قوله "أنكم مخرجون" مبتدأ وإذا مَتَّمْ خبراً له على معنى: إخراجكم إذا مَتَّمْ، ثم أخبر بالجملة عن "أنكم". ينظر الزمخشري، ٣، ٣٥١.

وهذا الذي ذكره صاحب الكشف مال إليه الزجاج قبله، ييظر الزجاج، ٤/ ١١. واستحسنه أبو حيان بعد أن نسبه إلى الزمخشري، فوصفه بأنه سهل لا تكلف فيه. ينظر أبو حيان الأندلسي ٤: ٣٧٤. "بعضكم على بعض" في قوله عز وجل: {...ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ} كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} النور: ٥٨. فجوز جار الله وآخرون أن يكون "بعضكم" مبتدأ خبره "على بعض"، على معنى طائف على بعض، وحذف لأنَّ طَوَافُونَ يدلُّ عليه. ينظر الزمخشري ٣/ ٣٠٦، والسمين الحلبي، ٨، ٤٤١، والنسفي: أبوالبركات ٣/ ١٥٤. وقد توقف أبو حيان عند هذا التخريج فقال معلقاً عليه: "لكن الخبر قدروه طائف على بعض وهو كون مخصوص فلا يجوز حذفه". البحر المحيط - أبو حيان، ٣/ ٤٣٣. "الله الذي خلقكم" في قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ} سُبحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} الروم: ٤٠. فبعد أن ذكر الزمخشري الوجه الظاهر الذي أورده أكثرهم. ينظر أبو حيان، ٧/ ١٧٠، والسمين الحلبي ٩/ ٤٨. وهو أن لفظ الجلالة "الله" مبتدأ و "الذي خلقكم" خبره - جوز وجهاً آخر جعل فيه لفظ الجلالة مبتدأ، والذي خلقكم صفته والخبر "هل من شركائكم؟" وقوله "من ذلكم" هو الذي ربط الجملة بالمبتدأ، لأن معناه من أفعاله. ينظر الزمخشري، ج ٣، ٥١٢. "فلا قسم" على قراءة الحسن لقوله تعالى: {فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ} الواقعة: ٧٥.، إذ جعل الزمخشري و ابن جني اللام في هذه القراءة لام الابتداء، والمبتدأ بعدها محذوف و هذا الفعل خبره، و أصل التقدير: فلأنا أقسم، نحو: الزيد منطلق. ينظر الزمخشري ٨/ ٣٣٨، وينظر ابن جني، ٢/ ٣٠٩. وهذا الذي قالاه به إنما هو جارٍ على مذهب البصريين الذي يقتضى عدم جواز القسم على فعل الحال، أما على رأي الآخرين فيجوز القسم على فعل الحال، ولذا اللام عند هؤلاء لام القسم. ينظر أبو حيان، ٨/ ٢١٢. "يدهنون" في قوله عز وجل: {وَوَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ فَيُدَّهِنُونَ}، القلم: ٩. حيث وجه جار الله رفع "تدهنون" وعدم نصبه في جواب التمني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: فهم يدهنون على معنى: ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ. ينظر الزمخشري، ٤، ٤٤٢. "ويل" في قوله تعالى: {وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ} المرسلات: ١٥. قد قال أبو القاسم هنا: "إن قلت: كيف وقع النكرة مبتدأ في قوله: "ويل يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ"؟ قلت: هو في أصله مصدر منصوب ساءٌ مسد فعله، ولكنه غُذِلَ به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه، ونحوه: سلامٌ عليكم". الزمخشري، ٤/ ٥٢٤-٥٢٥. وعلق السمين الحلبي على حديث الزمخشري السابق بقوله: "وهذا الذي ذكره ليس من المسوغات التي عدّها النحويون، وإنما المسوغ ما ذكرته لك من كونه دعاء". . السمين الحلبي، ١٩٩٣م، ج ١٠، ص ٦٣٣. وربما أراد الزمخشري من قوله السابق أن "ويلاً" في أصله مصدر و المصدر أصله النصب وعدل به إلى الرفع للدعاء وهو المسوغ للابتداء بالنكرة، أي: أن الدعاء هنا هو المسوغ، وإنما بين ذلك بعبارة أخرى. ولا يمتنع الخبر من التقديم على المبتدأ كما ذكر الزجاجي ذلك، إلا إذا كان فعلاً فإنه يلتبس إذا تقدم بباب الفعل والفاعل، وإلا إذا كان معرفة مثل المبتدأ، فإنه لو قدم لالتبس المخبر به بالمخبر عنه، فيقول الزجاجي: يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، إلا إذا

كان فعلا، فإنه لا يجوز تقديمه عليه، فإن كان خبر المبتدأ فعلا، ثم قدمته عليه، ارتفع به وزال معنى الابتداء عنه، لأن الفعل أقوى منه. الزجاجي: ٣٧. وجميع أخبار المبتدأ التي سبق ذكرها، والتي هي جمل، لا بد فيها من عائد مذكور أو في حكم المذكور، ليرتبط الخبر بالمخبر عنه، وهذا العائد يكون دائما على حسب من يعود عليه، إن كان مذكرا كان مذكرا، وإن كان مؤنثا كان مؤنثا، وإن كان غائبا عاد عليه ضمير غائب، وإن كان متكلما عاد عليه ضمير متكلم، وإن كان مخاطبا عاد عليه ضمير مخاطب، ولا يجوز الاختلاف في شيء من ذلك.

٢- نواسخ المبتدأ والخبر

وان النواسخ هي تلك الأفعال والحروف التي تتسخ وتغير الحكم الذي كان عليه كل من المبتدأ والخبر و هو الرفع لكليهما؛ إذ أن هذه الأفعال والحروف عند دخولها على شطري الجملة الاسمية ترفع أحد الشطرين و تنصب الآخر. "فوق اثنتين" في قول الله عز وجل ﴿لِيُوصِيَكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَّا تَرَكَ تَرْكُ وَاحِدَةٍ فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بَيِّنَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ... {النساء: ١١} فقد جَوَزَ الزمخشري أن يكون قوله "فوق اثنتين" خبرا ثانيا لـ "كان" الزمخشري ١/ ٤٢٠. وان جملة "إن كنتم للرؤيا تعبرون" في الآية الكريمة: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ، يوسف: ٤٣. فقد جَوَزَ الزمخشري هنا أن يكون قوله "الرؤيا" خبر "كان"، كما تقول: كان فلان لهذا الأمر إذا كان مستقلا به متمكنا منه، و "تعبرون" خبر آخر، أو حال. الزمخشري، ٢/ ٤٧٢.

إن وأخواتها ولا النافية للجنس وظن وأخواتها:

إن وأخواتها هي الحروف الناصبة للمبتدأ اسما لها ورافعة للخبر خبرا لها، وهذه الحروف هي: إن، وأنَّ وكأَنَّ ولكنَّ وليت و لعل. وتعمل هذه الحروف هذا العمل ما لم تتصل بها "ما"، فإن حدث ذلك فلنحاة ثلاثة مذاهب: الأول: جواز الإعمال والإلغاء نحو: إنما زيدٌ قائم برفع ونصب "زيد"، الثاني : : جواز الإلغاء والإعمال في "ليت" و "لعل" و "كان" فقط، نحو: ليتما محمدٌ حاضر، بالرفع والنصب، ويجب فيما عداها الإلغاء، الثالث: جواز الإلغاء والإعمال في "ليت" فقط، ويجب فيما عداها الإلغاء ابن عصفور ١/ ٤٣١ - ٤٣٢. وان عبارة "و لا أصغر من ذلك و لا أكبر" على قراءة النصب في قوله تعالى: {...وَمَا يَغْرُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} يونس: ٦١، فقد وجه الزمخشري هذه القراءة على أن "لا" لنفي الجنس والآتي بعدها اسمها؛ لأن في العطف على لفظ "مِثْقَالِ ذَرَّةٍ" بالفتح وهو في موضع الجر لامتناع الصرف إشكالا؛ وسبب ذلك عنده أن التقدير يصبح: و مما يعزب عن ربك ... إلى آخره إلا في كتاب مبين فيعزب، وهو كلام لا يصح. الزمخشري: ٢/ ٣٧٠. خبر "إن" في قوله عز وجل: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاءَهُمْ وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ} النحل: ١١٠، إذ أورد جار الله ما يوحي بأن خبر "إن" الأولى الجار والمجرور بعدها وهو قوله "الذين هاجروا"، فقال : "ومعنى إن ربك أنه لهم لا عليهم؛ بمعنى أنه وليهم وناصرهم الا عدوهم وخاذلهم، كما يكون الملك للرجل لا عليه فيكون محميا منقوعا غير مضرور". ينظر الزمخشري، ٢/ ٦٠٦. وهناك وجهان آخران للخبر السمين الحلبي ٧/ ٢٩١-٢٩٢: أحدهما: أنه قوله "لغفور رحيم" و إن ربك الثانية واسمها تأكيد للأولى واسمها، فكأنه قيل: ثم إن ربك إن ربك لغفور رحيم. ثانيهما: أن خبر الأولى مستغني عنه بخبر الثانية، أي: محذوف لدلالة ما بعده عليه. سليمان بن عمر الجمل، ٢/ ٦٠٠. وان عبارة "إن الذين كفروا" في الآية الكريمة: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ} وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدْفُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ} الحج: ٢٥، حيث قدر جار الله خبر إن محذوفا لدلالة جواب الشرط عليه، والتقدير: إن الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم وكل من ارتكب فيه ذنباً كذلك. ينظر الزمخشري، ٣/ ٢٢٠. "إن هذا أخي" في الآية الكريمة: {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ} ص: ٢٣، إذ جَوَزَ أبو القاسم أن يكون "أخي" خبراً لـ "إن" أو بدلاً من هذا. الزمخشري ٤، ١٣/.

ووجه الخبر جائز هنا عند النحاة، وقد قال به النسفي في تفسيره.

وان جملة "ولا أدنى من ذلك ولا أكثر" على قراءة النصب في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ...} المجادلة: ٧، حيث جَوَزَ جار الله الزمخشري أن تكون "لا" لنفي الجنس وما بعدها منصوب اسماً لها، إضافة إلى تجويزه الجر بالعطف على نجوى. الزمخشري، ٤، ٣٥٧. وقد قال أكثر المعربين بوجه العطف على المجرور قبله فقط. أبوحيان الأندلسي- أبوحيان ٨، ٢٣٣. والذي يلوح لي أن وجه نفي الجنس الذي جوزه الزمخشري جائز هنا، ويسنده طول الفاصل بين المعطوف و المعطوف عليه في التوجيه الآخر. وفي مبحث الحروف التي ترفع الأسم

وتتصب الخبر ذكر الزجاجة أن هذه الحروف هي: كان، أمسى، أصبح، أضحي، ظل بات، صار، ليس، ما زال، ما انفك، ما فتىء، ما برح، ما دام، وما تصرف منها. وقد قال ابن السيد: إن تسميته لهذه الأفعال حروف هو أمر فيه تسامح، وليس ذلك بصحيح البسيط ٢/٦٦١، من باب أنها حين تدخل على المبتدأ والخبر، تتصرف تصرف الأفعال، وتصح فيها علامات الفعلية، وإنما هي أفعال ناقصة، والعذر له أنه لما رآها غير دالة على الحدث، وأنها تدل على الزمان الجد من معنى الحدث، ضغفت عن حكم الأفعال ونقصت، وهي أفعال غير حقيقية، لأن الفاعل فيها هو المفعول، فسمها حروف، وإن تسمية الزجاجة لهذه الأفعال بالحروف، ليس ببعيد في القياس. إصلاح الخلل: ١٣٦- ١٣٥. ومجموع هذه الأفعال التي ترفع الاسم وتتصب الخبر، فهي ثلاثة عشر فعلاً، أولها: گا، وهي أم هذه الأفعال، لأن كل شيء داخل تحت الكون فلا ينفي شيء من معناها، ولأنها تتصف تصفة لا تتصف بها غيرها، وذلك أما الفعل (صار) وما يتصرف عنها، و (ما دام) وأخواتها، لا يكون خبرها فعلاً ماضية، وأما الباقي مختلف فيه؛ فالبصريون يجيزون مجيء الخبر ماضية لكثرة نظاماً ونثراً، كقوله تعالى: {أولم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال} إبراهيم: ٤٤، وشرط الكوفيون اقترانه ب (قد) ظاهرة أو مقدرة. أبو حيان الاندلسي: ١١٦٧أما (ليس)، فلا يكون خبرها بالماضي، لأن حقيقتها نفى الحال، فإذا ثبت هذا فإن هذه الأفعال لا تؤثر في الجمل التي هي أخبار، كما لم تؤثر ظننت وأخواتها، ولا يجوز أن تتعلق الظروف بها إذا وقعت أخباراً، كما لا تتعلق بالمبتدأ، وإنها تتعلق بمحذوف. أما ابن مالك فقد اشترط لدخول ليس على الماضي، أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم: ليس خلق الله أشعر منه. أبو حيان الاندلسي: ١١٦٧. وإذا اجتمع في باب كان معرفة ونكرة، فيكون الاسم معرفة ويكون الخبر نكرة، والعلة في ذلك كالعلة في المبتدأ والخبر الزجاجة: ٤٥. وهي أربعة أقسام: -

- معرفتان: فتكون مخيراً في جعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، لتساويها في التعريف، إلا أن يكون أحدهما أعرف من الآخر، كالمضممر مع العلم، والعلم مع المبهم، والمبهم مع الألف واللام، والألف واللام مع المضاف إلى ذلك، فقولك: كان زيداً أخاك، أحسن من قولك: كان أخوك زيدا وكذلك قولك: كان عبد الله الراكب، أحسن من قولك: كان الراكب عبد الله، وكذلك تختار فيما كان موجبا بعد إلا، وإن تساويا في التعريف مثل: ما كان حجتك إلا قولك، وقال الله عز وجل: {وما كان حجتهم إلا أن قالوا أنتوا بآبائنا إن كنتم صادقين} الجاثية: ٢٥، وقوله تعالى: {ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين} الأنعام: ٢٣، لأن (ما) بعد (إلا) موجب، والموجب يشبه الاسم دون الخبر، وهذا إنما هو شرط التعريف فيهما. وإذا كان بعد إلا نكرة كان منصوباً مثل: ما كان حجتك إلا قولاً باطلاً وقال الله سبحانه وتعالى: {وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصعيداً} الأنفال: ٣٥، وهي قراءة الأئمة السبعة، ولم تقرأ مكاء بالرفع إلا شاذاً (وهي قراءة رؤيت عن عاصم وأبان بن ثعلب). المحتسب ١: ٢٧٨.

- ونكرتان: فتكون أيضاً مخيراً، إلا أن تكون إحدى النكرتين أعم من الأخرى أو مقربة من المعرفة، مثل أن تكون إحداها موصوفة أو مختصة، والأخرى بخلاف ذلك، فإذا قلت: ما كان رجل متوقف غالطاً، هو أحسن من قولك: ما كان غالطاً رجلاً متوقفاً. وأما امتناع أبي القاسم الزجاجة من جواز قولنا: ما كان مثلك أحداً، فذلك لا يخالف ما ذكرنا، علماً بأن (أحد) هي أعم من (مثل)، لأن (أحداً) تقع موقع (إنسان)، إذ هو مخصوص في الغالب بن يعقل، والمماثلة في الإنسانية لا ينفك منها أحد، وإذا قال: ما كان مثلك إنساناً، ولم يرد به مدحة ولا ذم فقد أحال.

المبحث الثاني: (الركب الفعلي)

١- الفاعل: بيان وجهات نظر الزمخشري والمهلب في إطار الفاعل يقول المهلب ان الفاعل مرفوع دائماً باستناد الفعل إليه، المقدم عليه، مثل: قدم الجيش، ومن الفعل المتعدي قولك: بسط الله الرزق. وإذا كان الفاعل مؤنثة حقيقية، يلحق الفعل علامة التأنيث، مثل: تحدثت المرأة، جاءت فاطمة. وإذا كان التأنيث غير حقيقي فإنه يجوز إلحاق التاء ويجوز إسقاطها مثل: طلعت الشمس، وطابت النفس. والفاعل من وجهة نظر المهلب هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل، أو شبهه. والاسم المسند هنا قد يكون صريحاً نحو: ذهب علي، أو مؤولاً نحو يعجبني أن تقوم، أي: قيامك. وإن كلمة "اتباع" في الآية الكريمة: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ۚ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ...} البقرة: ١٧٨، فأورد الزمخشري في تخريجاته لقوله: "اتباع" جعله فاعلاً و التقدير: فليكن اتباع الزمخشري، ٢٠٢/١. والظاهر أن قول المهلب ايضاً موافق لما ذكره الزمخشري من عدم جواز إضمار الفعل إلا في جواب الاستفهام أو النفي أو بعد "إن" و "لو" الشرطيتين، وإن كان المعنى في الآية يتوافق مع تخريج الزمخشري السابق.

وان كلمة "اثان" على قوتى رفع ونصب "شهادة" فى قوله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ....} المائدة: ١٠٦.. إذ جوز الزمخشري على قواه الرفع أن يكون قوله "اثان" فاعلاً لقوله "شهادة" على معنى: فيما فرض عليكم أن يشهد اثان الزمخشري، ٢ / ٦٩. أما على قراءة نصب "شهادة" فيتبع الزمخشري ابن جنى الذي قدر فعلاً آخر هو الناصب لقوله "شهادة" والتقدير عنده: ليقم شهادة بينكم اثان ذوا عدل منكم الزمخشري، ٢ / ٦٩. فاعل "ألقى" حال إظهاره فى قوله عز وجل: {فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ} الشعو: ٤٦.. حيث يقول الزمخشري: "فإن قلت: فاعل الإلقاء ما هو لو صرح به؟ قلت: هو الله - عز وجل - بما خولهم من التوفيق، أو إيمانهم، أو ما عاينوا من المعجزة الباهرة، ولك ألا تقدر فاعلاً؛ لأن "ألقوا" بمعنى: خروا وسقطوا" الزمخشري ٣٦٠: واعترض أبوحيان خاتمه قول الزمخشري؛ إذ يقول: "وهذا الآخر ليس بشيء، لا يمكن أن يبنى الفعل للمفعول الذي لم يسم فاعله إلا وقد حذف الفاعل فناب ذلك عنه، أما أنه لا يُقدر فاعلاً فقول ذاهب عن الصواب" أبوحيان الأندلسي ١٥ / ١٠٥. وعلى ما يظهر أن الذي عناه صاحب الكشاف بقوله: "ولك ألا تقدر فاعلاً لأن ألقوا بمعنى "خروا وسقطوا" هو المماثلة والمشكلة بين "ألقوا" وبين "خروا وسقطوا" فى المعنى، وليست مماثله فى اللفظ والاستخدام ف"خر" و"سقط" لازمان و"ألقى" متعد، لذا هو يختلف عنهما فى احتياجه إلى مفعوله، ولكن إن أخذبناهما يصبح كأنه لازم مكتفٍ بفاعله. "أنهم صبروا" فى قوله عز وجل: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ} واللّه غفورٌ رحيمٌ {الحجرات: ٥}، فقد جعل الزمخشري قوله "أنهم صبروا" مرفوعاً على الفاعلية، والتقدير: ولو ثبت صبرهم ينظر: الزمخشري، ٤ / ٢٤٨. وتبعه فى ذلك المهلبى. وجملة "كم أهلكنا قبلهم من القرون" فى قوله عز وجل: {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ} إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى طه: ١٢٨.. فنحنا الزمخشري هنا إلى تجويز جعل فاعل "يهد" الجملة بعده، والمراد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه والذي ينص عليه جمهور النحاة والمهلبى ايضا أن الجملة لا تقع فاعلاً إلا إن كانت اسمية مقرونة "بأن" أو فعلية مصدره "بأن" و "ما" و "كى" وهى الجمل المؤولة بالمصدر نحو: يعجبني أنك قائم، ويسرنى أن تقوم، أي: قيامك، أما ماعدا ذلك من الجمل فلا يجوز أن تقع فاعلاً على رأيهم ينظر: ابن عصفور، ١ / ٩٣. ولعل الزمخشري قد جارى المذهب الكوفى فى تجويزه سالف الذكر الذي جعل فيه الجملة فاعلاً، وإن كان النظير الذي أورده وهو قوله تعالى "وتركنا عليه فى الآخرين، سلام على نوح فى العالمين" - تظهر فيه الجملة واقعة موضع المفعول وليس الفاعل، يقول أبوحيان - بعد أن أورد توجيه الزمخشري: "وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفى، وأما تشبيهه وتظهيره بقوله "وتركنا عليه فى الآخرين سلام على نوح فى العالمين" فإن تركنا عليه معناه معنى القول فحكيت به الجملة كأنه قيل: وقلنا عليه وأطلقنا عليه هذا اللفظ، والجملة تحكى بمعنى القول كما تحكى بلفظه" أبوحيان الأندلسي، ٦ / ٢٦٧.

٢. نائب الفاعل: نائب الفاعل هو الاسم الذي يحل محل الفاعل فى حال حذفه؛ لغرضٍ لفظيٍّ كالإيجاز أو معنوى كالعلم به أو الجهل به أو الإبهام أو التعظيم أو التحقير أو الخوف منه أو عليه وان "عنه" فى قول الله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} الإسراء: ٣٦. فقد جعل الزمخشري "عنه" فى موضع الرفع نائب فاعل، والعامل فيه "مسؤولاً" الآتى بعده، أي: كل واحدٍ منها كان مسؤولاً عنه، فمسؤول مسند إلى الجار والمجرور، وهو عنده نحو المغضوب فى قوله تعالى: {صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} الفاتحة: ٧. وتبعه فى هذا التخريج المهلبى ايضا قائلاً: ويحذف الفاعل ويقوم المفعول مقامه لأحد الأسباب الثلاثة التالية: إما للخوف من ذكره، أو لجلالة الفاعل، أو لخسته. وكل فعل بني لما لم يسم فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة (فعل). الواسطي: ٣٧. وان جملة "أى الحزبين أحصى لما لبثوا" على قواه من قرأ "يعلم" فى قوله تعالى: {ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} الكهف: ١٢.. فقد قال الزمخشري فى ذلك: "وفاعل "يعلم" مضمون الجملة كما أنه مفعول نعلم" إلا أن أبا حيان ذكر أن للكوفيين فى ذلك مذهبين: أحدهما: يجوز الإسناد إلى الجملة مطلقاً، وثانيهما: يجوز الإسناد شريطه أن تكون الجملة مما يصح تعليقه. البحر المحيط، ٦ / ١٠٠.

المبحث الثالث: (المفعولات)

١- المفعول فيه: هو ظرف الزمان أو المكان المضمن معنى "في" باطراد، تقول: مكثت هنا أزماً، ف. "هنا" ظرف مكان و أزماً ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى "في". تناول الزمخشري الظرف فى آيات قرآنية مختلفة ومنها: "أن يصدقوا" فى الآية الكريمة: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا...} النساء: ٩٢. حيث جوز الزمخشري نصب قوله "أن يصدقوا" على الظرفية بتقدير حذف الزمان، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه، ويمثله قولهم: أجلس ما دام زيد جالساً ينظر الزمخشري ١ / ٤٧٧.

وان كلمة "سيرتها" في الآية الكريمة: {قَالَ خُذْهَا وَلَا تَحْفَ سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى} طه: ٢١. حيث جَوَزَ الزمخشري نصب "سيرتها" على الظرفية، أي: سعيدها في طريقها الأولى، أي: في حال ما كانت عصاً ينظر الزمخشري ٣ / ١٤١. وان كلمة "قبضته" على قراءة من نصبها ينظر البحر المحيط - أبوحيان، ٧ / ٤٢٢. في قوله عز وجل: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...} (الزمر): وجه الزمخشري قراءة النصب وجعل "قبضته" ظرفاً، فقال: {فإن قلت: وما وجه قراءة من قرأ: قبضته بالنصب؟ قلت: جعلها ظرفاً مشبهاً للموَقَّت بالمبهم "الزمخشري ٤ / ٦٦. "يوماً" في قوله تعالى: {فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا} المزمّل: ١٧. فقد أبان الزمخشري أن نصب "يوماً" يحتمل وجهين: مفعولاً به أو ظرفاً، والمعنى في الثاني فكيف لكم بالتقوى في يوم القيامة إن كفرتم في الدنيا؟ ينظر الزمخشري ٤ / ٤٩٠. وقد رد مكي وابن الانباري نصب "يوماً" على الظرفية، و وجّها نصبها على المفعولية فقط. ويظهر أن ما ذهب إليه راجحاً؛ لأن "تتقون" فعل متعدٍ يحتاج إلى مفعول وليس هنالك سبيل غير جعل "يوماً" مفعولاً به. والمفعول فيه هو المفعول الثالث، وهو ظرف الزمان وظرف المكان، ويكونان منصوبين أبداً إذا فعل الفعل فيها، ومثال ذلك: صليتُ اليوم عند القبلة، وأكلتُ يوم العيد قدام الجبش، وسرت فرسخاً، وميلاً، وبريداً ... ونحو ذلك. ويجوز في ذلك التقديم والتأخير مثل: اليوم صليتُ، وصليتُ اليوم، وغدا أركبُ، وأركبُ غداً. تناول المهلب الظروف المبنية، وهي: إذ، وإذا، وأنس، والآن، وقط. وذكر أحكامها، ثم غوص "إذا" بشاهد قرآني. وفي قول الله تعالى: (إذا السماء انشقت) استشده المهلب هذه الآية الكريمة على (إذا)، فهي من الظروف المبنية التي هي أسماء، لأنها مفعول فيها. قال المهلب: (وهي ظرف لما يأتي من الزمان بخلاف "إذ". وتضاف إلى الجملة بعدها من نحو: أجيئك إذا احمر البُسر، وإذا قدم فلان و نحوه).

قال سيبويه: (وأما "إذا" فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازة، وهي ظرف (سيبويه ٤ / ٢٢٢). ومذهب سيبويه أن "إذا" لا يليها إلا فعل ظاهر، أو مقدر. قال سيبويه: (ولا يليها إلا الفعل الواجب). و"إذا" لفظ مشترك يكون اسماً و حرفاً. فأما إذا الحرفية، فهي التي تدل على المفاجأة. وأما الاسمية فأقسام: فقد تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط، وقد تكون ظرفاً لما مضى من الزمان، واقعة موقع "إذا"، وقد تخرج "إذا" عن الظرفية، فتكون اسم مجرورة بحت، وتكون ظرفاً لما مضى من الزمان متضمنة معنى الشرط، وهي موضع الدراسة. و"إذا" هاء لا يليها إلا الجملة الفعلية، وهي تحتاج إلى جواب، وتدل على الاستقبال، والجملة يحدها تكون في محل جر بالإضافة، كما أنها تقع في صدر الكلام. قال سيبويه: (وسألته - يعني الخليل - عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضي. ويبين هذا إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنك لو قلت: أتيتك إذا احمر البُسر كان حسناً، ولو قلت: أتيتك إن احمر البسر كان قبيحاً. فإن أبدأً مبهم، وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل . فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتي فيه أتيتك فيه). سيبويه ١، ٦٠/٣، و ٤ / ٢٣٢. فإذا اختلف في رفع الاسم الذي بعد (إذا) في مثل قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} الانشقاق: ١، وهذا الاختلاف علي وجهين: و ذهب البصريون الى أنه مرفوع علي إضمار فعل يفسره الفعل المذكور، وهو واجب عندهم ابن هشام الأنصاري ١ / ٢١٣. وما جاء خلاف ذلك فعلي التأويل؛ فالتقدير في الآية الكريمة علي ذلك: إذا انشقت السماء انشقت ابن هشام الأنصاري ١ / ٩٢ - ٩٣. والوجه الآخر أنه مرفوع بالابتداء، وهو قول الكوفيين والأخفش. المرادي: ٣٦٨. وقد قوى ابن جني رأى الأخفش ابن جني ١ / ١٠٥، بينما نجده في موضع آخر حينما استشده بهذه الآية يقول: (الفعل فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقت السماء) ابن جني ١ / ١٠٥. وقد نقل المرادي المرادي: ٣٦٨. أن ابن مالك قال بقول الأخفش؛ إلا ابن مالك ذكر اختصاص "إذا" الاستقبالية بالجملة الفعلية. ابن مالك ٤ / ٨١. وقد رد أبو البركات الأنباري قول الأخفش والكوفيين بقوله: (وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم). ويظهر أن سيبويه يرى جواز رفع الاسم بعد "إذا" على الابتداء. قال: (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء و يكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيدٌ جلس وإذا زيدٌ جلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس وحيث يجلس، وحيثُ جلس. والرفعُ بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيثُ عبد الله جالس، واجلسن إذا عبد الله جلس) الكتاب، ١ / ١٠٦ - ١٠٧. فقول سيبويه: والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ بعدهما، يعني تجويزه رفع الاسم بعد "إذا" على الابتداء.

وقد ذهب المهلبى مذهب البصريين. قال: (وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فليس رفعه عندنا بالابتداء، وإنما رفعه بإضمام فعل) الجواهر المنشورة: ١٨٢. وفي جواب (إذا) من قوله تعالى: { إذا السماء انشقت } الانشقاق: ١. أقوال:

القول الاول أن الجواب "أذنت"، والواو زائدة. المبرد، ٧٩ / ٢، وقد نقل الغراء هذا الوجه ورده بقوله:

(لأننا لم نسمع جواباً بالواو في "إذ" مبتدأة، ولا قبلها كلام، ولا في "إذا" إذا ابتدأت، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله: حتي إذا كان، وقلمأ أن كان، لم يجاوزوا ذلك) ابوزكرياء الفراء، ٢٥٢/٣. والشوكاني قد نقل هذا الرأي عن الفراء الشوكاني، ٤٠٥/٥-٤٠٦. على أنه قول له، ثم نقل قولاً لابن الأنباري على أنه رد على الفراء. وحقيقة الأمر أن الفراء نقل الرأي السابق ولم يقل به؛ بل رده. ابوزكرياء الفراء، ٤٢ (واستبعد بقوله: (وقالوا أيضاً: إذا السماء انشقت أذنت وربما حُقت. وهذا أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو). المبرد، ٨٠/٢. والقول الآخر قيل إن في الآية تقديماً وتأخيراً، والمعنى: يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه إذا السماء انشقت. والقول الآخر أن يكون الجواب: فأما من أوتي كتابه بيمينه، والمعنى: إذا السماء انشقت فأما من أوتي كتابه بيمينه فحكمه كذا. لأن الفاء وما بعدها جواب، كما تكون جواباً في الجزاء، لأن إذا في معنى الجزاء. نقله المبرد و حسنه. المبرد، ٧٩/٢. وهو قول الكسائي. تفسير القرطبي، ٢٧٠/١٩. والقول الآخر الخبر محذوف، لعلم المخاطب. كقول القائل عند تشديد الأمر: إذا جاء زيد. أي: والقول الآخر أن جواب "إذا" فملاقيه، والمعنى: إذا كان يوم القيامة لقي الإنسان عمله. والقول الآخر أنه "يا أيها الإنسان"، على حذف الفاء. قال الفراء: (وإن شئت كان جواباً أيها الإنسان، كقول القائل: إذا كان كذا وكذا فيا أيها الناس ترون ما عملتم من خير وشر، تجعل يا أيها الإنسان هو الجواب، وتضم فيه الفاء). ابوزكرياء الفراء ٢٥٣/٣. والقول الآخر أن الجواب "يا أيها الإنسان" أيضاً، ولكن على إضمام القول، أي: يقال: يا أيها الإنسان. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٢٧٨/٢. والقول الآخر أن الجواب مقدر، والمعنى: بُعِثْتُمْ أو جوزيتم، ونحو ذلك مما دلت عليه السورة الجواهر المنشورة: ١٢٧. والقول الآخر قيل إن جواب "إذا" هو ما صرح به في سورتي التكوين والإنفاطار، وهو قوله {عَلِمْتَ نَفْسٌ}. التكوين: ١٤. قاله الزمخشري الزمخشري. ٧٢٥/٤. وحسنه السمين الحلبي الدر المصون، السمين الحلبي. ٧٢٩/١٠. قال أبو حيان: (وجواب "إذا" محذوف، فأما أن يقدره الذي خرج به في سورة التكوين أو الإنفاطار، أو ما يدل عليه (إنك كادح) أي: لاقى كل إنسان كدحه). ابوحيان الأندلسي ٧٢٩/٨. قال الأنباري: والتكوين يحذف من المضاف، لأن التكوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما، لأن التكوين يؤذن بانقطاع الاسم و تمامه، والإضافة تدل على الاتصال، ولا يمكن للشيء أن يكون متصلاً منفصلاً في حالة واحدة). أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ٢٧٩. والأنباري يعلل لحذف التكوين من المضاف. والتكوين اللاحق لإذ في قوله تعالى: { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا } الزلزلة، ٤. يُسمى تنوين عوض، لأنه تنوين جيء به عوضاً عن الجملة المحذوفة المضافة إلى (إذ)، وكسرت الذال في (إذ) لالتقاء الساكنين. ابن هشام الأنصاري، ٣٤٢/٢. والتقدير: يوم إذ تزلزل، أو يوم إذ زُلزلت. ابوحيان الأندلسي ٤٩٧/٨. قال ابن جني: وليست هذه الكسرة في البذل كسرة إعراب، وإن كانت " إذ " في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها؛ وإنما الكسرة فيها لسكونها، وسكون التكوين بعدها. سر صناعة الإعراب، ابن جني ٥٠٥-٥٠٥/٢. وفي قول الله تعالى { فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ }. البقرة: من ١٩٨. من قوله تعالى {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ} فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمُشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْبَصَالِينَ } يقع تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم، وقد استشهد المهلبى هذه الآية الكريمة في سياق حديثه عن أنواع التنوين، وأحكامه. نظم الفرائد: ١٨٦ وللنحاة في تنوين (عرفات) وأشباهه أقوال:

القول الأول: وهو الأظهر، أنه تنوين مقابلة، ويُقصد به أن التنوين في جمع المؤنث السالم مقابل للنون في جمع المذكر السالم، والتنوين في عرفات على حدّه مسلمات الكسرة، وهي مقابلة للياء في مسلمين، كما أن التنوين مقابل للنون (المحرر الوجيز، ابن عطية، ٢٧٤/١). فعرفات ومثله (أذرعات) ملحق بجمع المؤنث السالم، قال امرؤ القيس: الكتاب، ٢٣٣/٣.

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبٍ أَذْنِي دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي .

والتنوين في عرفات ليس فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، فهو هنا لازم واجب، فلا يحذف. المبرد، ٣٣١/٣. قال النحاس: (هذا الجيد)، إعراب القرآن، النحاس. ٢٩٦/١. واختاره القرطبي القرطبي. ٤١٤/٢. قال سيبويه: (ألا تري إلي عرفت مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة، الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركاً فيها. ويدلّك أيضاً على معرفتها، أنك لا تدخل فيها ألفاً ولا ماً، وإنما عرفات بمترلة أبانين، وبمترلة جمع) تفسير القرطبي، القرطبي. ٤١٤/٢.

القول الثاني: حكاة الأبخش والكوفيون، وهو فتح التاء في (عرفات) من غير تنوين في النصب والجر، وأجروها مجري هاء التأنيث في فاطمة وعائشة. العكبري، ١٦٢/١. تحدث المهلب عن المنصوبات، وعددها أحد عشر، وهي: المفعول المطلق، والمفعول به والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال والتمييز، والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والفعل المضارع إذا سبق بناصب.

٢. المفعول لأجله: المفعول لأجله هو المصدر المفهم علة، المشارك لعاملة في الوقت والفاعل، نحو: جُدْ شكرًا، ضربت ابني تأديبًا. والمفعول له هو علة الفعل، ويكون مصدرًا ليس من لفظ ما قبله، ويكون مقدرة باللام، كقولك: كففت عن القبيح حياة من عقلي، وخوفا من ربي، واجتهدت رجاء الثواب، ونصحت خوف العقاب. ويجوز فيه التقديم والتأخير كالمصدر المؤكد. وان كلمة "أمنة" في قوله تعالى: {ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعَسًا يَخْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ...} آل عمران: ١٥٤، حيث جوز الزمخشري هنا إعراب "أمنة" مفعولا له على تقدير: نعستم أمنة الزمخشري: ٣٧٦. أن تبتغوا في قوله عز وجل: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ} كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ} فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً... {النساء: ٢٤، فقد خرج الزمخشري قوله "أن تبتغوا" مفعولا له بمعنى بين لكم ما يحل مما يحرم إرادة أن يكون ابتغائكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياما في حال كونكم محصنين غير مسافحين الزمخشري ١، / ٤٣٥. وان كلمة "متاعا لكم" في قوله عز وجل: {أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَاثَةِ...} المائدة: ٩٦، فقد وجه الزمخشري نصب "متاعا لكم" على المفعول لأجله، وذكر أنه في الاختصاص بمنزلة الحال "نافلة" في قوله تعالى: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً...} الأنبياء: ٧٢، لأن قوله "متاعا لكم" مفعول له مختص بالطعام كما أن نافلة مختصة ببيعوب، لأنه ولد الولد بخلاف اسحق لأنه ابن إبراهيم لصلبه الزمخشري، ٢ / ٦٤. وان كلمة "تذكرة" في قول الله تعالى: {طه * مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى * إِلَّا تَذَكُّرًا لِمَنْ يَخْشَى} طه: ١، ٢، ٣، فقد جوز الزمخشري أن يكون "تذكرة" مفعولا له ثانية للفعل "أنزلنا" الزمخشري ٣ / ١١٣ - ١١٤. وقد قال بهذا التوجيه آخرون غيره، الزمخشري ٣ / ١١٣ - ١١٤. إلا أن العكبري منع ذلك؛ لأن الفعل "أنزلنا" تعدى إلى مفعول له وهو "لتشقى" فلا يتعدى إلى آخر من جنسه العكبري، ص ٢٥٥. وعلى ما يبدو أن تعدد المفعول له لعامل واحد جائز عندهم، فيجوز أن تقول: جئتك حبا فيك رغبة في كرمك السمين الحلبي ٨ / ٨.

٤-٩. المفعول معه:

المفعول معه هو الاسم التالي وأوّا تجعله في المعنى كمجرور "مع" وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة. "من اتبعني" في قوله تعالى: {فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ...} آل عمران: ٢٠. حيث جوز أبو القاسم نصب قوله "من اتبعني" على المعية مفعولا معه الزمخشري ١ / ٣٠٥. وكلمة "ورسوله" على قراءة من نصبها (هذه قراءة عيسى بن عمر وزيد بن علي و ابن أبي إسحق ينظر البحر المحيط - أبوحيان، ٥ / ٨. في الآية الكريمة {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...} التوبة: ٣. إذ وجه الزمخشري النصب في هذه القراءة بالعطف على اسم "إن"، أو بجعل الواو بمعنى "مع" أي: برئ مع منهم الزمخشري، ٢ / ٢٧٨. و. يذهب معظم المعربين إلى أن النصب في هذه القراءة عطفاً على اسم "إن" النحاس ٢ / ٢٠٢، ولعل التجويز الآخر مما انفرد به صاحب الكشاف. والمفعول معه هو الذي يكون الواو فيه بمعنى (مع) مثل: اجتمع لفلان العلم والعمل، وجُعِلت عنده الشجاعة والكرم، وقد خلا فلان وحاله، و تُرِكَ عبدُ الله ورأيه، ولا يجوز تقديم هذا المفعول على عامله.

٣. المفعول المطلق: المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده، نحو: قمت قياماً، وسرت سير زيدا، وزرت صديقي زيارتين. وتتوب عن المصدر ألفاظ أخرى فتتصب مفعولا مطلقاً نحو "كل وبعض" مضافتين إلى المصدر، نحو قوله تعالى: {... فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ...} النساء: ١٢٩. وضربته بعض الضرب، وقد ينوب عن المصدر مرادفه في المعنى نحو: قعدت جلوساً وفرحت جدلاً، و اسم الإشارة نحو: أسرع ذلك الإسراع، و ضمير المصدر نحو قوله عز وجل: {...فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} المائدة: ١١٥. وعدد المصدر نحو قوله تعالى: {... فاجلدوهم ثمانين جلدة} النور: ٤. والآله نحو: ضربته سوطاً، والأصل ضربته ضرب سوط ينظر شرح ابن عقيل، ٢ / ١٧٣ - ١٧٤. وان عبارة "نكال الآخرة" في قول الله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى} النازعات: ٢٦، فقد وجه الزمخشري نصب قوله "نكال" على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة كـ "وعاد الله" و "صبغة الله"، وكأنه قيل: نكل الله به. المصدر هو المفعول الأول من جملة المنصوبات الذي هو من لفظ الفعل مثل: عفوت عفواً، وصفح صفحة، واستغفر استغفارة، واستنصرت استنصار ونحو ذلك. ويجوز تقديمه وتأخيره، ويستعمل تأكيداً وبيان للنوع، وعددة للمرات، ويجوز تعريفه وتنكيهه.

وان كلمة "باطلاً" على قراءة من نصبها (هذه قراءة أبى و ابن مسعود. السمين الحلبي، ٢٩٩/٦. في قول الله عز وجل: {وَأُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} هود: ١٦. إذ خرج الزمخشري في أحد وجهيه قراءة النصب بجعل قوله "باطلاً" بمعنى المصدر على تقدير: بطل بطلاناً ما كانوا يعملون " ينظر الزمخشري، ٢، / ٣٩٤. وان كلمة "الحق" في الآية الكريمة: {لَنْ أَكْثُرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ} مُعْرِضُونَ {الأنبياء: ٢٤.، جَوَزَ الزمخشري نصب "الحق" على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، كما تقول: هذا عبد الله الحق لا الباطل؛ إذ أكد به انتفاء العلم هنا الزمخشري، ٣، / ١٨٥. ولكن معظم المعربين ينصب "الحق" "بيعلمون" مفعولاً به ينظر المشكل ٢ / ٤٧٨، و ابن الأنباري، ٢، / ١٦٠. و لعله الأظهر والأرجح.

٤. المفعول به والمفعول به هو المفعول الثانى من جملة المنصوبات وهو مثل قولك: رأيت فلانة، وعمل خيرة، و نصح فلانة وشكره. والجملة (أى جملة المنصوبات) يكون منصوبة أبداً لفظاً كان أو تقدير،، ويجوز تأخيرها وتوسطه وتقديمه، مثل: بسط الله الرزق، وبسط الرزق الله والرزق بسط الله. والمفعول به هو كل فضيلة انتصبت بعد تمام الكلام تكون محلاً للفعل خاصة نحو: أكل الرجل الطعام. فالقول بأنه "كل فضيلة انتصبت بعد تمام الكلام" يدخل تحته جميع الفضلات، وحكاية "تكون محلاً" تخص المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات؛ لأنهما محلان وما سواهما ليس بمحل. وان " كلمة طيبة" في الآية الكريمة: {لَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ} إبراهيم: ٢٤.، فقد جَوَزَ جار الله نصب "كلمة طيبة" بمضمر، أي: جعل كلمة طيبة، وذلك بناءً على أن "ضرب" متعدى إلى واحد، أي: اعتمد مثلاً الزمخشري، ٢ / ٥٣٧. وعبارة "كما بدأنا أول خلق" في الآية الكريمة: {يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ} كما بدأنا أول خلق نعيده وعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ}. الأنبياء: ١٠٤.، فقد جَوَزَ الزمخشري نصب الكاف هنا بفعل مضمر يفسره "نعيده"، وما موصولة: أي: نعيد مثل الذي بدأناه نعيده، و أول خلق" ظرف لبدأناه، أي: أول ما خلق، أو حال من ضمير الموصول الساقط من اللفظ الثاني في المعنى الزمخشري، ٣/ ٤٢٠٨. وان جملة "هم العدو" في الآية الكريمة: {...يَحْسُبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ} المنافقون: ٤.، حيث جَوَزَ الزمخشري أن يكون قوله "هم العدو" المفعول الثاني ل. "حسب" كما لو طرحت الضمير، وقال: "فإن قلت: فحقه أن يقال هي العدو؟ قلت: منظور فيه إلى الخبر كما ذكر في "هذا ربي" و أن يُقدر مضاف محذوف على يحسبون كل أهل صيحة" الزمخشري، ٤ / ٤٠٠. وان كلمة "إلاها" في قول الله تعالى: {...أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} البقرة: ١٣٣. فقد أجاز الزمخشري أن يكون "إلاها" منصوباً على الاختصاص، والتقدير: نريد بإله آبائك إلاهاً واحداً ينظر الزمخشري، ١م / ١٧٩. إلا أن ابا حيان علق على ذلك بقوله: "و قد نص النحويون على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً" أبوحيان الأندلسي ١ / ٥٧٤. وان كلمة "رهبانية" في قول الله تعالى: {...وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا...} ينظر الزمخشري ٤، / ٣٥٠. فقد ذهب أبو القاسم وكثيرون غيره إلى نصب "رهبانية" بفعل مضمر يفسره الظاهر، و التقدير: وابتدعوا رهبانية ينظر الزمخشري ٤، / ٣٥٠. وان كلمة "وصية" في قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ...} البقرة: ٢٤٠. فقد جَوَزَ الزمخشري أن يكون نصب "وصية" على أنه المفعول الثاني لألزم المقدّر. أي: ألزم الذين يتوفون وصية الزمخشري ١ / ٢٦٠. وان "فئة تقاتل" في الآية الكريمة {قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّفْتَا فِئَةٌ تَقَاتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...} آل عمران: ١٣.، فقد خرّج الزمخشري نصب "فئة" هنا على الاختصاص الزمخشري، ١ / ٣٠١. ان كلمة "المستضعفين" في الآية الكريمة: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا...} النساء: ٧٥. فقد ذكر الزمخشري هنا جواز نصب "المستضعفين" على الاختصاص، بمعنى: و اختص من سبيل الله خلاص "المستضعفين"؛ لأن سبيل الله عام في كل خير و خلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخير وأخصه.

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ١- تسعى الدراسة الى كشف القيم والجهود النحوية المتتالية من خلال موازنة الآراء النحوية لهذين النحويين، وهذا في حد ذاته جهد كبير.
- ٢- اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الاساس وذلك بوصف وتحليل كل ما يتعلق بالموضوعات المختارة للدراسة واهملنا المنهج التاريخي وهو الوقف على عصر الشارحين وسيرتهما لأن أقلام الباحثين تتوالته .

٣- برع المهلبى بالقراءات القرآنية والتفسير ، كما برع فى إعراب القرآن وتخرىج القراءات القرآنية بطريقة علم النحو ، و ان تفسير الزمخشري موضوع ضمن تصانيف التفسير بالرأى، و يتضح مما كتبه صاحبه فى مقدمته أن طريقته فى تفسير القرآن الكريم تعتمد منهج اللغويين فى ذلك، مضيفاً إليها محصوله من التفسير الأثرى وثقافته العقلية.

٤- نزع المهلبى نزوعاً واضحاً فى القضايا النحوية إلى المذهب البصرى، وكذلك فى تفسير الظواهر اللغوية، وبرز ذلك جلياً بوقوفه إلى جانب البصريين فى المسائل الخلافية التى جرت بين مدرستي البصرة والكوفة، وكان يدافع عن آراء البصريين، ويضعف من آراء الكوفيين، إذ كان يرجح أقوال سيبويه ويؤيدها، ويرويها لتلاميذه، وإذا ظهر أكثر من رأى فى قضية نحوية، فإنه كان يميل إلى رأى سيبويه ويأتى بالأدلة لإثباتها. والزمخشري أيضاً يكاد يكون مثل المهلبى وفى المسائل النحوية المختلفة التى قمنا بدراستها فى هذا البحث يكاد يكون اراؤهما متماثلة ومتشابهة. وكان المهلبى يحدد موقفه من النحاة حسب موقفهم من البصريين بشكل عام، ومن سيبويه بشكل خاص، ولذلك فإن المهلبى كثيراً ما كان يرفض رأى المبرد وأقواله، مع العلم بأن المبرد بصري النزعة النحوية، ذلك لأن المبرد يخالف فى بعض آرائه سيبويه أو جمهور المصريين، فقد خالف المهلبى المبرد من حيث جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً، وقال بأن رأى سيبويه هو الرأى الصواب. ورد رأى المبرد فى عامل النصب فى المستثنى وصح رأى سيبويه، كما ر رأيه فى تعليقه لبناء حذام وقطام على الكسر، كما رد تفسيره العامل الرفع فى المبتدأ، ورد تفسيره للعامل فى البدل كما أن موقفه من الأخفش مثل موقفه من المبرد، فهو يأخذ برأيه إذا كان موافقاً لرأى سيبويه والبصريين، ويخالفه إذا كان لا يتفق مع رأى سيبويه أو البصريين وقد كان المهلبى يميل إلى آراء البغداديين: مثل أبى على الفارسى، وابن جى وذلك فى بعض القضايا النحوية.

المصادر

القرآن كريم

١. ابن الأنباري: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد. البيان فى غريب إعراب القرآن تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعه: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.
٢. ابن الأنبارى، عبد الرحمن بن محمد (ت ٧٧٥هـ)، نزهة الأنبياء فى طبقات الأدباء: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة بمصر، القاهرة، مطبعة المدنى، دون تاريخ.
٣. ابن الجزرى، شمس الدين محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، غاية النهاية فى طبقات القراء، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢م.
٤. ابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ)، الإيضاح فى شرح المفصل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م.
٥. ابن الحاجب، جمال الدين، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٣٠هـ)، الكافية فى النحو، شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦هـ) ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
٦. ابن جنى، أبو الفتح عثمان (٢٠٠٦)، الخصائص، تحقيق محمد على نجار، بيروت، عالم الكتب
٧. ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، سلوى محمد عمر عرب، شرح جمل الزجاجى، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ١٤١٩ هـ.
٨. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن أبى بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. وهنالك نسخه أخرى بتحقيق: د. يوسف على طويل ود. مريم قاسم طويل، طبعه دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.
٩. ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) شرح جمل الزجاجى، تحقيق صاحب أبو جناح، الموصل / العراق، طبعة مصورة.
١٠. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق ابن غالب. المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت
١١. ابن مجاهد، (ت ٣٢٤هـ)، السبعة فى القراءات، تحقيق شوقى ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٣، بلا تاريخ.
١٢. ابن منظور، ١٩٩٢، لسان العرب، بيروت، دار احياء التراث العرب
١٣. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصارى (ت ٧٦١هـ) مغنى اللبيب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى بالقاهرة، بلا تاريخ.
١٤. ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، بلا تاريخ.

١٥. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٦. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.
١٧. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
١٨. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تح محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت
١٩. أبو القاسم الزجاجي، (ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
٢٠. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، (ت ٣٣٧هـ)، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، طه، ١٩٩٦م.
٢١. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الريات للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٢. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تقديم علي بو ملح، ط ١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
٢٣. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، د.ت
٢٤. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
٢٥. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو: تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م.
٢٦. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح زهير غازي زاهد، إعراب القرآن، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٢٧. أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.
٢٨. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، اعتنني به: فائق محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٩. أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة: د.ت.

Conclusion

The most important findings of the study 1-The study seeks to reveal successive grammatical values and efforts by balancing the grammatical opinions of these two grammarians, and this in itself is a great effort.

٢- In this study, we adopted the descriptive and analytical approach in the first place, by describing and analyzing everything related to the topics chosen for the study, and we neglected the historical approach, which is focusing on the era of the two commentators and their biography, because the pens of the researchers dealt with it.

٣- Al-Muhallabi excelled in Qur'anic readings and interpretation. He also excelled in parsing the Qur'an and interpreting the Qur'anic readings using the method of grammar science. Al-Zamakhshari's interpretation is included in the classifications of interpretation by opinion, and it is clear from what his author wrote in his introduction that his method of interpreting the Holy Qur'an depends on the approach of linguists in that, adding To it is his harvest of archaeological interpretation and his intellectual culture

٤- Al-Muhallabi had a clear tendency in grammatical issues to the Basra school of thought, as well as in interpreting linguistic phenomena, and this was clearly demonstrated by his standing by the Basra scholars in the controversial issues that took place between the schools of Basra and Kufa, and he defended the opinions of the Basra scholars. He weakens the opinions of Al-Kufayn, as he was more likely He supported Sibawayh's sayings and narrated them to his students, and if more than one opinion appeared on a grammatical issue, he would tend to Sibawayh's opinion and bring evidence to prove it. Al-Zamakhshari is also almost like Al-Muhallabi, and on the various grammatical issues that we have studied in this thesis, their opinions are almost identical and similar.

Al-Muhallabi determined his position on grammarians according to their position on the Basrans in general, and on Sibawayh in particular. Therefore, Al-Muhallabi often rejected the opinion and sayings of Al-Mubarrad, knowing that Al-Mubarrad was Basri with a grammatical tendency, because Al-Mubarrad differed in some of his opinions from Sibawayh or the majority of Egyptians. Yes, lost Al-Muhallabi disagreed with Al-Mubarrad in terms of the permissibility of discriminating against his worker if it was an act, and he said that Sibawayh's opinion is the correct one. Al-Mubarrad's opinion was stated regarding the accusative factor in the exception, and Sibawayh's opinion was correct, as was his opinion in his explanation for constructing the *ḍāḍām* and *qātām* on the *kasra*, just as his interpretation of the nominative factor in the subject was rejected, and his interpretation of the factor in the substitute was rejected. Also, his position on Al-Akhfāsh is similar to his position on Al-Mubarrād, as he takes In his opinion then He agreed with the opinion of Sibawayh and the Basrans, and he disagreed with it if he did not agree with the opinion of Sibawayh or the Basrans. Al-Muhallabi tended to the opinions of the Baghdadis, such as Abu Ali Al-Farsi and Ibn Ji, in some grammatical issues